اقتصاد

الكويت: تخفيض رواتب الوافدين

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

كشف مصدر حكومي كويتي لـ«العربي الجديد» أن مجلس الوزراء أدخل تعديلا جديدا على القانون المقترح لتخفيض رواتب الوافدين في القطاع الخاص، حيث سيتم تطبيقه بأثر رجعي منذ قرار وقف الأنشطة الاقتصادية بتاريخ 12 مارس/ آذار الماضي. وتأتي هذه الخطوة حتى تتمكن الشركات من التفاوض مع موظفيها على الرواتب المتأخرة واستئناف أعمالها من دون مشكلات قانونية. وأشار المصدر إلى أن القانون يهدف إلى حماية أصحاب الأعمال والعمالة الوافدة في نفس الوقت، وسيتم تطبيقه في فترات الأزمات فقط. وأكد المصدر، الذي فضل عدم الكشف عن هويته، أن هناك مئات الشركات التي قدمت شكاوى لمجلس الوزراء بشأن الخسائر الفادحة التي تكبدتها خلال الأشهر الماضية بسبب الغلق الإجباري وتداعيات جائحة كورونا، لافتا إلى أن شركات القطاع الخاص ترغب في تجنب الملاحقات القضائية من جانب الوافدين الذين تم تخفيض رواتبهم بنسب تصل إلى 50% أو ممن تم منحهم إجازات بدون راتب بالمخالفة مع قانون العمل الأهلي. وقال مقرر اللجنة المالية البرلمانية في مجلس الأمة الكويتي، سعدون حماد، إن المادة الأولى في مشروع القانون المقترح تنص على أن «لصاحب العمل المتضرر الذي توقف نشاطه كلياً أو جزئياً بسبب الإجراءات والتدابير الاحترازية التي تتخذها الدولة للوقاية من جائحة كورونا، الاتفاق مع كل أو بعض العاملين لديه على تخفيض الأجر طوال فترة توقف النشاط بحد أقصى 50%، وذلك دون المساس بالحد الأدنى للأجور، على أن تتم مراعاة ساعات العمل الفعلية مقابل الأجر المدفوع».

وأضاف حماد أن المادة الأولى أجازت لصاحب العمل أيضا الاتفاق مع كل أو بعض العاملين لديه على منح إجازة خاصة بأجر مخفض لا يقل عن الحد الأدنى للأجور أو عن 30% من الأجر أيهما أعلى، وذلك خلال فترة توقف النشاط، وعند انتهاء الخدمة في أي من الحالتين تحسب مستحقات العامل على أساس الأجر المستحق له قبل تخفيضه وتكون مدة التخفيض والإجازة ضمن مدة الخدمة. وكشف تقرير للمركز الدولي للاستشارات الاقتصادية اطلعت عليه «العربي الجديد» أن إجمالي خسائر القطاع الخاص خلال الفترة من 12 مارس/ آذار حتى 31 يونيو/ حزيران الماضي بلغ نحو 12,5 مليار دولار، وذلك بسبب إغلاق الأنشطة التجارية وتراجع معدلات الاستهلاك حيث انخفض عدد زوار المتاجر والأسواق والمجمعات التجارية بنسبة 70% فضلاً عن فقدان مئات الآلاف من الوافدين مصادر دخلهم بسبب إنهاء خدماتهم.

وتعليقا على التعديلات التي أدخلتها الحكومة على قانون العمل الأهلي، قال الخبير الاقتصادي، مروان سلامة، لـ«العربي الجديد»، إن الحكومة تسعى إلى استقرار الأوضاع في شركات القطاع الخاص واستئناف الأعمال من دون مشكلات للوصول إلى مرحلة التعافي الاقتصادي، مشيرا إلى أن التأخر في إقرار القانون سيتسبب في خسائر جديدة للقطاع الخاص.

وأوضح سلامة أن جميع دول العالم قامت بمساعدة شركات القطاع الخاص من أجل استعادة الاقتصاد عافيته من خلال تشريعات وخطط وحزم مساعدات، مشددا في الوقت نفسه على أهمية توفير المناخ وبيئة العمل المناسبة من أجل ضمان الاستقرار الاقتصادي وتجنبا لتفاقم أزمة بطالة بين المواطنين والمقيمين.

حكومة مصر تطلق الرصاص على قدمها

مصطفى عبد السلام

تعاني الحكومة المصرية من نقص ملحوظ في الإيرادات العامة، شأنها في ذلك شأن معظم دول العالم التي تأثرت إيراداتها بجائحة كورونا وتوقف الأنشطة الاقتصادية والتجارية وحركة السياحة والسفر، وشلل الاستثمارات الأجنبية ونزوحها نحو الأسواق والأدوات الآمنة مثل الدولار. فهناك تراجع في الإيرادات الضريبية التي تمثل 80% من إيرادات الخزانة المصرية، وهو ما اعترف به محمد معيط، وزير المالية يوم 8 يونيو/ حزيران، إذ قال إن الإيرادات العامة انخفضت بنحو 124 مليار جنيه.

والتراجع في الإيرادات المصرية أمر طبيعي ومتوقع مع إصابة قطاعات اقتصادية مهمة بالشلل كما حدث مع السياحة، وبسبب التراجع الحاد في إيرادات النقد الأجنبي من أنشطة تحويلات المغتربين، وقناة السويس والصادرات والاستثمارات الخارجية.

وقد يفوق التراجع المتوقع تقديرات الحكومة، خاصة مع ارتباط الاقتصاد المصري الشديد بالعالم الخارجي، فمع الموجة الثانية من كورونا لا نتوقع تعافياً سريعاً للسياحة المصرية، أو عودة سريعة للاستثمارات الأجنبية، صحيح أن الحكومة عوضت تراجع الإيرادات عبر التوسع الملحوظ في الاقتراض، فقد اقترضت من الخارج نحو 13 مليار دولار في شهرين، لكن في المقابل بدأت الحكومة البحث عن إيرادات جديدة تعوض نقص الإيرادات الضريبية وتشفط من خلاله ما تبقى في جيب المواطن، وهو ما يخالف ما تقوم به حكومات كل دول العالم.

فمع اندلاع أزمة كورونا قامت حكومات العالم بضخ سيولة ضخمة في الأسواق والاقتصاد لمنع انهيارها، وتفادي حالات الإفلاس، والمحافظة على حيوية الأسواق، أما في مصر فإن العمل جارٍ على قدم وساق لفرض مزيدٍ من الضرائب والرسوم والأعباء على المواطن، والنتيجة حدوث شلل بالأسواق، وكساد في حركة الاستهلاك، وهو ما يعمّق ركود الاقتصاد، ويسرّع من حركة إغلاق المصانع وتعثر أنشطة القطاع الخاص، وبالتالي القذف بعشرات الآلاف من العمال في الشوارع، وتأثر الصادرات، أبرز مورد للنقد الأجنبي، سلباً، خاصة أن المصنعين يعانون أصلاً من مشاكل لا حصر لها، منها زيادة تكلفة الإنتاج والطاقة والفساد وغيرها. وإذا أصيب الاقتصاد بالركود فإن إيرادات الضرائب ستتراجع، وهو ما يصيب الإيرادات العامة في مقتل، خاصة مع اعتماد الحكومة على الضرائب في سداد الرواتب وأعباء الديون ودعم الخبز وتسيير أمور الدولة، ومع تراجع الضرائب تسرع الحكومة الخطى نحو مزيد من الاقتراض، وفرض أعباء جديدة على المواطن من ضرائب ورسوم وزيادة في الأسعار، وهكذا تدور الحكومة والمواطن في حلقة مفرغة.

رفض غرامة أوروبية على أبل

أحرزت شركة أبل نصراً كبيراً أمس، بعدما رفضت ثاني أعلى محكمة أوروبية أمراً من الاتحاد الأوروبي بتغريم الشركة 13 مليار يورو (15 مليار دولار) هي قيمة ضريبة أيرلندية متأخرة مما يمثل صفعة لمحاولات التكتل لمكافحة اتفاقات الضرائب التفضيلية. وفي الأمر الصادر قبل أربعة أعوام، قالت المفوضية الأوروبية إن أبل استفادت من مساعدة حكومية على نحو غير قانوني عبر حكمين متعلقين بالضرائب في أيرلندا خفضا عبئها الضريبي على نحو صوري على مدى أكثر من عقدين إلى 0,005 بالمائة في 2014.

وقال القضاة إن المفوضية الأوروبية أخطأت في قولها إن الشركتين الأيرلنديتين التابعتين لأبل وهما أبل سيلز إنترناشونال وأبل أوبريشنز يروب حصلتا على مزايا اقتصادية مختارة وبالتالي مساعدة حكومية. ورحبت أبل بالحكم وقالت إن القضية لا تتعلق بمقدار الضريبة التي تدفعها وإنما أين يجب عليها دفعها.

(Getty)

لقطات

هبوط أربع بورصات خليجية

خالفت أربع بورصات خليجية، أمس، صعود أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، وتراجعت بنسب متباينة، في انتظار إعلان الشركات عن نتائجها المالية للنصف الأول 2020. في الإمارات، نزل مؤشر سوق العاصمة أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 1,56 بالمائة إلى 4221,11 نقطة، ومؤشر سوق دبي المالي بنسبة 0,22 بالمائة إلى 2048,20 نقطة. وتراجعت بورصة مسقط بنسبة 1,22 بالمائة إلى 3461,36 نقطة، مع تراجع اسهم مسقط للغازات 8,9 بالمائة، وبنك ظفار 7,6 بالمائة، والجزيرة للمنتجات الحديدية 5,3 بالمائة. وهبطت بورصة البحرين بنسبة 0,25 المائة إلى 1304,29 نقاط، مع تراجع اسهم شركة مجمع البحرين للاسواق الحرة 0,9 بالمائة، وبنك البحرين والكويت وبنك البحرين الوطني 0,8 بالمائة لكل منهما.

استئناف الرحلات الجوية بين تركيا وروسيا

أعلن وزير النقل والبنى التحتية التركي، عادل قره إسماعيل أوغلو، التوصل إلى اتفاق بين أنقرة وموسكو، لاستئناف الرحلات الجوية بين البلدين اعتبارا من أمس الاربعاء. وأوضح أوغلو، في تصريح للأناضول، أن هذه الخطوة تندرج في إطار برنامج إعادة الحياة إلى طبيعتها بعد فيروس كورونا. وأضاف أوغلو أن تركيا استأنفت رحلاتها الجوية الخارجية اعتبارا من 11 حزيران/يونيو الماضي، وأطلقت رحلات إلى 31 دولة حول العالم. وأشار إلى استمرار المحادثات مع 20 دولة أخرى لاستئناف الرحلات الجوية. وأطلقت تركيا أول رحلة طيران خارجية في 11 حزيران/يونيو، إثر تعليقها في إطار تدابير مكافحة فيروس كورونا. واتخذت السلطات التركية تدابير مكثفة في الم

50% زيادة تعرفة النقل في لبنان

انعكست الأزمة الاقتصادية الحادّة التي يعاني منها لبنان على قطاع النقل البري الذي شهد زيادة في التعرفة بلغت 50 في المائة تقريباً على صعيد بيروت الإدارية، وفق ما أعلن وزير الأشغال العامة ميشال نجار في مؤتمر صحافي عقده أمس مع اتحادات ونقابات النقل البري.

وأصبحت تعرفة النقل للسيارات السياحية العمومية، «سيرفيس» 3000 ليرة لبنانية، و12 الف ليرة لبنانية للتاكسي، وتختلف التعرفة بحسب المناطق. ووقّع وزير الأشغال العامة التعرفة الجديدة للنقل البري، مؤكداً أنها اخذت في الاعتبار المواطن وقطاع النقل، حتى يتمكّن الجميع من الاستمرار في ظل الظروف الراهنة وتردي الأوضاع في لبنان.

المغرب يلوّح بمعاقبة شركات لا تحترم التدابير الصحية

الرباط ـ **العربي الجديد**

توعد رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب، شكيب لعلج، الشركات التي لا تلتزم بالتدابير الصحية المفروضة من قبل السلطات، بتعريضها لعقوبات قد تصل إلى حد إيقاف نشاطها. وطالب لعلج، أمس الأربعاء، الشركات بتوخي المزيد من الحذر واليقظة، عبر تعزيز التدابير الصحية والوقائية، بمقرات العمل وعند نقل العمال، والحرص على التطبيق الصارم لقواعد النظافة والتباعد. وأكد أن الفيروس لا يزال نشطا، حيث تم «اكتشاف عدد من البؤر داخل الوحدات الصناعية والتجارية بعدة مدن في المملكة خلال الأيام الأخيرة». وشدد على إلزامية الانخراط في حملة الكشف عن كوفيد 19، بالنسبة لجميع الشركات الأعضاء في الاتحاد أو غير الأعضاء فيها، داعيا إلى ملء الاستمارة الخاصة بالكشف.

وتأتي دعوة لعلج للشركات، بعد اجتماع عقده وزير الداخلية عبد الوافي لفتيت، برفقة وزراء الصحة، والصناعة والتجارة، والسياحة وغيرهم، حيث جرى التداول حول الوضعية الوبائية المرتبطة بكورونا داخل عدد من الوحدات الصناعية والإنتاجية بالمملكة. وشدد ممثلو الحكومة على أن الرغبة في استعادة النشاط الاقتصادي لا تبرر إغفال وتهاون البعض في التدابير الوقائية الضرورية، وإهمال البعض الآخر أو فتورهم عن التقيد الصارم بمختلف الإجراءات الإجبارية المقررة لاحتواء وتطويق هذه الأزمة الصحية.

وطالب الوزراء ممثلي الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بمواصلة توعية أرباب العمل بضرورة الالتزام بالإجراءات الاحترازية المقررة، واحترام قواعد البروتوكول الصحي المعمول به تجنبا لتشكّل بؤر وبائية داخل الوحدات الإنتاجية والصناعية.

ومثلت الحالات المسجلة ضمن صفوف العاملين بمجمل الشركات والوحدات الإنتاجية وعائلاتهم والمخالطين لهم ما يناهز 47 في المائة من عدد الحالات المؤكدة، منذ انطلاق خطة الاسترجاع التدريجي للدينامية الاقتصادية بالمملكة.

وصدرت منذ بدء عملية المراقبة، قرارات بإغلاق 514 وحدة صناعية وتجارية بـ34 عمالة وإقليماً، وذلك لعدم احترامها للإجراءات الوقائية المعمول بها، لا تزال 98 وحدة من بينها قيد تدابير الإغلاق حتى الآن، فيما عملت البقية على تصحيح وضعيتها والالتزام بالضوابط المقررة، حيث وعد وزير الداخلية بنشر لائحة الوحدات المعنية بقرارات الإغلاق لاحقا.

مال وسياسة

الاقتصاد التونسي في فخ الصراعات والمال السياسي

تهدد الاضطرابات السياسية بمزيد من التأزم، وسط تحذيرات من تنامي تدخل المال السياسي، وخاصة من الإمارات، في المشهد الحالي

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تتصاعد الأزمة السياسية في تونس تزامنا مع إطلاق حكومة إلياس الفخفاخ برنامج إنعاش اقتصادي يحتاج تنفيذه إلى توافقات واسعة بين أطراف الحكم المطالبة بإيجاد حلول سريعة للأزمة المعيشية المتفاقمة وتوسع دائرة الفقر إلى مستويات قياسية عقب جائحة كورونا. ويأتي ذلك وسط تحذيرات من دخول المال السياسي، وخاصة من الإمارات، إلى الساحة وإشعالها لاضطرابات تهدد اقتصاد تونس بمزيد من الأزمات. وبدا الصراع السياسي يحتدم في البلاد عقب الكشف عن شبهات تضارب مصالح تعلقت برئيس الوزراء ودعوة حزب حركة النهضة (حزب الأغلبية في البرلمان) إلى سحب الثقة منه، باعتبار أنه غير قادر على مواصلة قيادة الحكومة بسبب ما يحوم حوله من شبهات فساد وتفاقم الفقر والأزمات الاجتماعية. ويمنع الصراع بين أطراف الحكم أي مبادرة لإصلاح الاقتصادي بسبب ضعف التوافق حول البرامج وغياب الحزم السياسي الكافي لإسناد القرارات ومبادراتها التشريعية التي تعرضها على البرلمان.

عرقلة خطط الإنعاش

وتؤجل الأزمة السياسية كل خطط إنعاش الاقتصاد الذي خرج منهكا من جائحة كورونا عقب تراجع نسبة النمو إلى ما دون 6,5 بالمائة وفقدان أكثر من 270 ألف تونسي وظائفهم، فضلا عن تفاقم الدين العام للبلاد وشح الموارد الذاتية. والإثنين الماضي، أعلن وزير المالية، نزار يعيش، عن عدم قدرة الاقتصاد التونسي على تحقيق نسبة النمو المتوقعة سابقا بـ1,7 بالمائة، مشيرا إلى أن التراجع في النمو سيفوق 7 نقاط ليستقر في حدود 6,5 بالمائة. وقال يعيش إن مداخيل الدولة الذاتية المتأتية من الموارد الجبائية تراجعت بنسبة 4,6 بالمائة مقارنة بذات الفترة من العام الماضي، مسببة فجوة في الموازنة بنحو 5 مليارات دينار وتوسع عجز الميزانية إلى 7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ3 بالمائة في التوقعات السابقة. ورجح يعيش أن ترتفع نسبة المديونية تجاه الخارج إلى 85 بالمائة مقابل 71 بالمائة من الناتج المحلي تم ترسيمها في قانون الموازنة.

ويقرع المهتمون بالشأن الاقتصادي أجراس الخطر محذرين من تداعيات سريعة للأزمة الاقتصادية على البلاد ومطالبين بالتأي بمناخ الأعمال عن المشاكل الحزبية. واعتبر الخبير المالي، محسن حسن، أن الأزمة السياسية ستجرّ الاقتصاد إلى مزيد من المتاعب، مرجحا تعثر كل خطط الإنعاش الاقتصادي بسبب فقدان أحزاب وازنة في البرلمان ثقتها بحكومة الفخفاخ.

وقال حسن في تصريح لـ«العربي الجديد» إن الإنعاش الاقتصادي يحتاج إلى حزام سياسي صلب واتفاق بين الأحزاب والمنظمات الوطنية على الخطوط الكبرى للإصلاح الاقتصادي السريع، وهو ما تفتقد له حكومة الفخفاخ المهددة بسحب الثقة.

ويدفع الاقتصاد التونسي، بحسب حسن، ثمنا باهظا للأزمات السياسية التي مرت بها البلاد على امتداد التسع سنوات الماضية، مؤكدا أن الإصلاح يحتاج إلى تنقية مناخ الأعمال وطمأنة المستثمرين وهو ما تفتقده تونس. وحذر من خطورة الانهيار الشامل للاقتصاد بعد توقف محركات الإنتاج وتراجع أداء العديد من القطاعات الأساسية، معتبرا أن هوامش المناورة انتهت بعد وصول المالية العمومية للخطوط الحمراء وعدم قدرة البلاد على الإيفاء بتعهداتها المالية تجاه الخارج.

> نائب لـ«العربي الجديد»: أحزاب تتلقى أموالا من الإمارات لتعطيل البرلمان

وقال وزير التنمية والتعاون الدولي، سليم العزابي، الأثنين الماضي، إن تونس تفاوض عددا من البلدان من أجل إرجاء دفوعات قروض مستحقة يفترض أن تسددها البلاد هذا العام. وأكد العزابي أن الحكومة دخلت في مفاوضات مع كل من دولة قطر وفرنسا وإيطاليا والسعودية لتأجيل القروض المتوقعة لهذه السنة بسبب صعوبات المالية العمومية ومخلفات أزمة كورونا.

وأعلنت الحكومة بداية الأسبوع الجاري عن تفاصيل خطة إنقاذ اقتصادية تمتد 9 شهور مقبلة تتضمن الدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي، ومواجهة تبعات تفشي جائحة «كورونا». وتتضمن خطة الإنقاذ المحافظة على نسيج المؤسسات الاقتصادية، من خلال مواصلة توفير السيولة لها بضمان الدولة، بقيمة 1,5 مليار دينار (526 مليون دولار).

كذلك، تشمل الخطة توفير 100 مليون دينار (35 مليون دولار)، في إطار مواصلة اعتماد الية البطالة الفنية، عبر دفعات مالية للمتعطلين عن العمل بسبب جائحة كورونا. كذلك قالت الحكومة إنها تنوي تخصيص 700 مليون دينار (245 مليون دولار) للمؤسسات الراغبة في إعادة هيكلة نفسها، وتسديد مستحقات المؤسسات لصالح المزودين بقيمة مليار دينار (350 مليون دولار). غير أن تنفيذ خطة الإنقاذ يواجه صعوبات عديدة بسبب فقدان الحكومة لشرعيها السياسية نتيجة شبهات الفساد التي تحوم حول رئيسها إلياس الفخفاخ.

المال السياسي

ينتظر أن تكشف لجنة تحقيق برلمانية عن تفاصيل تضارب مصالح تورط فيها الفخفاخ بعد انتفاع شركات يملك أسهما فيها بصفقات حكومية بقيمة 43 مليون دينار (15 مليون دولار). وقال عضو البرلمان، نور الدين البحيري، إن البلاد تحتاج إلى حكومة تعيد الثقة للتونسيين ولها القدرة على مواجهة الظرف الصعب وحماية المواطنين من مطبات الفقر، مؤكدا أن الحكومة التي تورطت في شبهات الفساد لا تحقق ما يتطلع إليه المواطنون في البلاد. وأضاف البحيري في حديثه لـ«العربي الجديد» أن أحزابا تتلقى أموالا من دولة الإمارات تريد تعطيل عمل البرلمان والتشويش على التجربة الديمقراطية التونسية وإغراق البلاد في الفوضى، مؤكدا أن حركة النهضة بدأت في جمع التوقيعات اللازمة لسحب الثقة من حكومة الفخفاخ.

ومن جانبه، أكد القيادي البارز في حركة النهضة ووزير الخارجية الأسبق، رفيق عبد السلام، لـ«العربي الجديد» أن مجلس شورى الحركة قرر تقديم «لائحة لوم» لسحب الثقة من الحكومة التي يرأسها إلياس الفخفاخ، موضحاً أن التصويت على القرار داخل الشورى كان بأغلبية راجحة، على حد توصيفه. وأضاف عبد السلام أن البلاد لم تعد تحتمل مزيداً من الانتظار وأن شبهات تضارب المصالح التي تلاحق رئيس الحكومة تعطل الأوضاع، لافتاً إلى أن النهضة كانت تنتظر قراراً سياسياً من الشورى لاتخاذ هذا الموقف، مرجحاً أن تتم المصادقة على «لائحة اللوم» داخل البرلمان وحصولها على الأغلبية الضرورية (109 أصوات).

احتقان الجنوب

ويتواصل جنوب تونس الاحتقان بعد عجز الحكومة عن تقديم حلول للمعتصمين المطالبين بالشغل. وأعلن معتصمو الكامور عن قطع الضخ من الحقول البترولية بداية من اليوم الخميس، بعد أن نصبوا الخيام في محيط المؤسسات النفطية، مطالبين بتوفير 2000 فرصة عمل سبق أن تعهدت بها حكومة الشاهد التي وقعت اتفاقا مع المحتجين في الجهة عام 2017. ويحول عجز الموازنة المتفاقم دون قدرة الحكومة على الإيفاء بأي التزامات مالية مع الداخل والخارج، ما يعيد البلاد قريبا إلى طرق باب صندوق النقد الدولي لمناقشة اتفاق مالي جديد، يرجّح أن تكون شروطه أكثر إجحافاً من القروض السابقة. وأعلن وزير المالية بدء الحكومة في إعداد الملف التقني لتقديم طلب رسمي لصندوق النقد الدولي من أجل برنامج تعاون جديد يمتد على أربع سنوات. وأجمعت المنظمات الوطنية (اتحاد الشغل، منظمة رجال الأعمال، منظمة الفلاحين) على ضرورة الابتعاد عن التجاذبات والصراعات السياسية وتغليب المصلحة العليا للوطن والإسراع بمعالجة القضايا والاستحقاقات الحقيقية للتونسيين، مؤكدين أن الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي يتطلب الاحتكام إلى الحوار وبناء وحدة وطنية حقيقية. ودعت المنظمات إلى النأي بالاقتصاد عن التجاذبات السياسية في أعقاب لقاء جمعها برئيس الحكومة. ويبحث الفخفاخ عن الحماية تحت مظلة المنظمات الوطنية متعهدا بتلبية المطالب العاجلة للجهات بعيدا عن التجاذبات السياسية والصراعات الحزبية.

وشدد رئيس الحكومة على أن الوضع الاقتصادي المنهك جراء تداعيات أزمة كورونا وتفاقم أزماته الهيكلية يستدعي التعجيل بتنفيذ خطة الإنقاذ التي أطلقتها الحكومة ويتطلب من الجميع مزيدا من التضامن والوحدة لتحقيق الأهداف المرسومة لها وفق بيان صدر أول من أمس.

جانب من الاحتجاجات العمالية نهاية شهر يونيو/ حزيران الماضي (حسام الزواري/ الأناضول)

بروفايل

راس إيف غييمو ثالث اكبر شركة متخصصة في صناعة العاب الفيديو في العالم على مدى 34 عاما، والتي يناهز راس مالها في بورصة باريس 8,99 مليارات يورو، وتوفر 18 الف فرصة عمل، وكانت وراء العاب ناجحة مثل اساسنز كريد

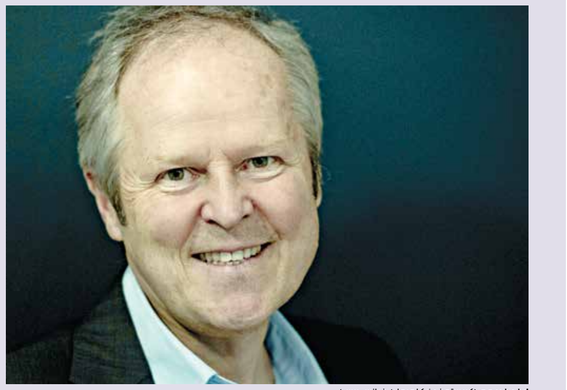
إيف غييمو (كريستوف اركامبول/ فرانس برس)

إيف غييمو

الرباط ـ **مصطفى قماس**

«يوبيسوفت UBISOFT ليست لعبة، بل فريق أولمبي»... هكذا تحدث الرئيس التنفيذي لثالث أكبر شركة متخصصة في صناعة العاب الفيديو في العالم، إيف غييمو. كان ذلك قبل ثلاثة أعوام عندما كان يوضّح أنه يريد منح العاملين أسهماً من الشركة من أجل ضمان بقائهم في المجموعة، التي كانت تخوض حرباً طاحنة مع منافسين من أجل جذب كفاءات في الابتكار والتطوير إلى استوديوهاتها المنتشرة في أكبر المدن العالمية. غير أن ما حدث في الفترة الأخيرة، يكشف فضيحة ستحتاج الشركة إلى مجهود كبير من أجل الإنتاج الزراعي وكسر حلقة الاعتماد على الاستيراد وفتح الأسواق الخارجية للصادرات السودانية وتحجيم الإنفاق العسكري والمدني للحدود الآمنة بهدف تقليل عجز الموازنة.

ويأتي ارتفاع التضخم ليفاقم الأزمات المعيشية للمواطنين الذين يعانون من تدهور سعر العملة المحلية أمام الدولار في السوق السوداء وتداعيات تفشي فيروس كورونا على مختلف الأنشطة الاقتصادية. وأكد رئيس شعبة تجار الجملة بسوق أم درمان فتح الله حبيب الله، لـ«العربي الجديد»، أن ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وانعدام السيولة بأيدي المواطنين أديا إلى حدوث ركود في القوة الشرائية رغم وفرة السلع بالأسواق، مشيراً إلى ارتفاع سعر كرتونة لبن البودرة زنة 3 أكياس إلى 4 آلاف جنيه، وزيت الطعام زنة 36 رطلاً إلى 4 آلاف جنيه.

وذهب رئيس الغرفة التجارية بولاية الخرطوم حسن عيسى، في حديثه لـ«العربي الجديد»، إلى القول إن ارتفاع التضخم يرجع للغاء الطاحن في أسعار السلع الاستهلاكية ذات الارتباط الكبير بمعيشة المواطنين، مقللاً من دور الحكومة الانتقالية في السيطرة على الانفلات الراهن في التضخم والأسعار معاً، الأمر الذي سيؤدي للانهيار الاقتصادي وتآكل دخول الأفراد ورأس مال التجار. وأرجع الجهاز المركزي للإحصاء، في تقريره الشهري لـيونيو/ حزيران الماضي، الزيادة في التضخم لارتفاع أسعار كافة مكونات مجموعة الأغذية والمشروبات فضلاً عن ارتفاع مجموعة النقل.

أسواف

السودان: تحذيرات من هروب الودائع

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

قفز التضخم السنوي في السودان إلى 136,36 بالمئة في يونيو/ حزيران الماضي من 114,23 بالمئة في مايو/ أيار الماضي، مدفوعا بأسعار الغذاء والوقود، حسب تقرير للجهاز المركزي للإحصاء في السودان صدر أول من أمس. وجاء ذلك وسط تحذيرات للأوساط الاقتصادية من أن يتسبب الارتفاع القياسي للتضخم إلى زيادة معدلات «الدولرة» وهروب الودائع المصرفية خاصة نحو الدولار. وقال المدير العام السابق لبنك المال المتحد بالخرطوم كمال الزبير، لـ«العربي الجديد»، إن «السبب الأهم وراء ارتفاع نسبة التضخم هو انخفاض سعر العملة المحلية نتيجة لانخفاض الصادرات المحلية بالطلب على العملات الأجنبية سواء للاستيراد أو لأغراض أخرى».

وحول ما يتصل بالودائع بالعملة المحلية، أكد أن «الأرباح المحققة أقل كثيراً من نسبة التضخم، وهذا أمر مقلق جدا وقد يقود الكثير من المدخرين إلى توظيف مدخراتهم بعيدا عن الإيداع لدى البنوك حتى لا تتآكل قيمتها». ودفع الزبير بمقترح للحكومة لتلافي أثر التضخم على الاقتصاد والعملة الوطنية، وهو العمل على تشجيع الصادرات ومحاربة تهريب سلع الصادر وزيادة الإنتاج.

ومن جانبه، طالب المدير العام السابق لبنك السعودي السوداني، محمد أبو شورة، الحكومة بضرورة إيقاف التمويل المستمر في عجز الموازنة بزيادة عرض النقود عبر بنك السودان المركزي لتسبب ذلك في الانخفاض الكبير في قيمة الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية.

وقال أبو شورة لـ«العربي الجديد»، إن ارتفاع التضخم إلى 136% سيدفع بالكثير من المودعين لسحب ودائعهم بالعملة المحلية، ولن يشجع ذلك على إيداع ودائع جديدة، إذ سيتحول المودعون لشراء الذهب والدولار والعقارات لحفظ قيمة العملة التي يملكونها. وحذر المحلل الاقتصادي مصطفى محمد عبد الله، من أن يؤدي ارتفاع التضخم إلى تراجع الدخل الحقيقي والانتقال إلى مرحلة تآكل القيمة الحقيقية لودائع العملاء مع مرور الوقت، ما يضطر المتعاملين إلى سحب أرصدتهم والمضاربة بالعملات الأجنبية والسيارات والعقارات والذهب وخلافه.

وقال عبد الله لـ«العربي الجديد»: أصبح من البديهي أن ترتفع معدلات التضخم وتنخفض قيمة العملة الوطنية بسبب السياسات التوسعية في نمو الإنفاق العام دون ارتفاع في الإيرادات الحكومية الفعلية، ما يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة ويترتب على ذلك ارتفاع حجم الكتلة النقدية. ودعا لإعداد حزمة من السياسات الاقتصادية الكلية تعنى باستعادة الاستقرار الاقتصادي عبر الاستفادة من الظروف الحالية لجائحة كورونا بالتركيز على تقديم حزمة سياسات وإجراءات تعمل على تشجيع الإنتاج الزراعي وكسر حلقة الاعتماد على الاستيراد وفتح الأسواق الخارجية للصادرات السودانية وتحجيم الإنفاق العسكري والمدني للحدود الآمنة بهدف تقليل عجز الموازنة.

ويأتي ارتفاع التضخم ليفاقم الأزمات المعيشية للمواطنين الذين يعانون من تدهور سعر العملة المحلية أمام الدولار في السوق السوداء وتداعيات تفشي فيروس كورونا على مختلف الأنشطة الاقتصادية. وأكد رئيس شعبة تجار الجملة بسوق أم درمان فتح الله حبيب الله، لـ«العربي الجديد»، أن ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وانعدام السيولة بأيدي المواطنين أديا إلى حدوث ركود في القوة الشرائية رغم وفرة السلع بالأسواق، مشيراً إلى ارتفاع سعر كرتونة لبن البودرة زنة 3 أكياس إلى 4 آلاف جنيه، وزيت الطعام زنة 36 رطلاً إلى 4 آلاف جنيه.

وذهب رئيس الغرفة التجارية بولاية الخرطوم حسن عيسى، في حديثه لـ«العربي الجديد»، إلى القول إن ارتفاع التضخم يرجع للغاء الطاحن في أسعار السلع الاستهلاكية ذات الارتباط الكبير بمعيشة المواطنين، مقللاً من دور الحكومة الانتقالية في السيطرة على الانفلات الراهن في التضخم والأسعار معاً، الأمر الذي سيؤدي للانهيار الاقتصادي وتآكل دخول الأفراد ورأس مال التجار. وأرجع الجهاز المركزي للإحصاء، في تقريره الشهري لـيونيو/ حزيران الماضي، الزيادة في التضخم لارتفاع أسعار كافة مكونات مجموعة الأغذية والمشروبات فضلاً عن ارتفاع مجموعة النقل.

استيراد

الجزائر تتوجه نحو القمح الروسي

تدرس الجزائر تأمين احتياجاتها من القمح عبر توسيع دائرة الاستيراد والذهاب إلى روسيا، بسبب تراجع الإنتاج الفرنسي، ويأتي ذلك وسط توقعات بارتفاع طلب الجزائر على القمح

الجزائر ـ **دليلة بلخير**

تتجه الجزائر لاستيراد القمح الروسي بهدف تعويض الفارق الذي لن تستطيع فرنسا توفيره نتيجة تراجع إنتاجها بنسبة 20 بالمائة هذه السنة، بالموازاة مع تقلّص مداخيل الخزينة العمومية للجزائر والذي قد يستدعي اختيار نوعية أقل جودة وسعراً يوفرها المورد الروسي. ويرتقب أن تتراجع إنتاج فرنسا من القمح إلى حدود 28,6 مليون طن الموسم الحالي عوض 31,3 مليون طن الموسم الماضي، ما يجعل وارداتها نحو زبائنها تتقلّص. ويتوقع المعهد الأميركي للفلاحة ارتفاع طلب الجزائر على المادة بنسبة 15 في المائة بسبب ارتفاع نسبة الاستهلاك بالموازاة مع استمرار مدة الحجر الصحي لأكثر من أربعة أشهر. وقال أستاذ الاقتصاد، عبد الرحمن عبة، لـ«العربي الجديد»، إن شراء الجزائر للقمح الفرنسي ليس بدافع الحاجة فقط وإنما يدخل في إطار استراتيجي نظراً لأن فرنسا تستورد الغاز والبترول، متوقعا أن تعمل فرنسا على استيراد القمح من دولة أخرى كما حدث سابقا وتحوله إلى الجزائر. وذكر في هذا السياق أن التجربة السابقة كشفت عن اتفاقية ضمنية تقوم من خلال فرنسا بتعويض الفارق الذي لا توفره بطريقتها، غير أن الذي حدث هو أنها وردت كميات لم تحترم فيها البنود المتفق عليها من ناحية الجودة.

وأوضح عبد الرحمن عبة أن الشريك الروسي قد يستفيد من بعض الصفقات في حال ما إذا توفرت بعض الشروط من قبيل تحقيق الربح عبر فارق السعر مع ضمان الجودة وتخفيض قيمة المصاريف، معتبرا أن إعطاء صبغة سياسية لشراكة اقتصادية غير واقعي لأن البزنس يتطلب التفكير بمنح الربح وهو الحال مع روسيا. وتشترط الجزائر جودة عالية في نوعية القمح المستورد، وسبق أن شحنت موسكو في مارس/ آذار 2019 كمية 21 طنا من القمح للجزائر على سبيل التجريب، غير أن الجزائر تحفّظت عليه بسبب ملاحظات من الطلب المحلي، خصوصا بولايات الهضاب، إذ تتوفر الجزائر على مساحات شاسعة كانت في السابق تستغل لتموين أوروبا بمادة القمح بمختلف أنواعه. وتوقع وزير الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري السابق شريف عماري، في منتصف يونيو/ حزيران الماضي، أن يكون المحصول من القمح الصلب وفيرا هذا الموسم ببلوغه نحو 56 مليون قنطار، بالنظر إلى تساقط كميات معتبرة من الأمطار خلال شهري مارس/ آذار وإبريل/ نيسان الماضيين، ما من شأنه تقليص فاتورة الواردات نسبيا.

وأعلن الديوان المهني للحبوب مطلع يوليو/ تموز الجاري عن فتح مناقصة دولية لاقتناء 300 ألف طن من القمح، على مرحلتين في النصف الأول والثاني من شهر سبتمبر/ أيلول المقبل. وكانت الجزائر قد استوردت 500 ألف طن مطلع مايو/ أيار المنصرم. وتعتبر الجزائر من بين أكبر الدول المستوردة للقمح اللين في العالم، وتعد فرنسا ممونها الرئيس بما قيمته 7 مليارات دولار من القمح سنويا. وتتعامل لتوفير الكميات المطلوبة من القمح مع 20 دولة، في مقدمتها فرنسا، بالإضافة إلى الأرجنتين، وبولونيا وألمانيا وأوكرانيا والولايات المتحدة وكندا وروسيا. وتحتل الجزائر المرتبة الثالثة عالميا بعد مصر في استيراد القمح، وتبلغ نسبة الاستهلاك الفردي سنويا 100 كيلوغرام وهو ضعف النسبة في الاتحاد الأوروبي وثلاثة أضعاف في باقي دول العالم، وتستقطب منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط ثلث مشتريات القمح.

سعر القمح الروسي أرخص ولكن جودته أقل (Getty)

أخبار

خطة لإصلاح النظام المالي في العراق

أكد مصطفى الكاظمي، رئيس الوزراء العراقي، أن حكومته لديها خطة لإصلاح النظام المالي والإداري في العراق، فيما قال إن «الاعتماد على النفط كان تجربة فاشلة».

وأضاف الكاظمي، في تصريحات صحافية، أن «الاعتماد على النفط كان تجربة فاشلة، وضعت الدولة والحكومة بإحراج دائم». لافتا إلى أن «العراق إلى هذه اللحظة يعتمد على النفط بنسبة 95%. وهذا انعكس على توفير السيولة عندما تعرضت أسعار النفط للانهيار». وشدد على أن حكومته لديها خطة إصلاحية، وهي «خطة الورقة البيضاء» لإصلاح النظام المالي والإداري في العراق للتحرر من النفط، مبيناً أن القطاع الخاص ومن ضمنه الزراعة يجب أن يأخذ دوره في بناء العلاقة الاقتصادية المالية في العراق والعلاقة مع المجتمع وبناء فرص عمل للمواطنين.

العمانية للغاز تعرض شحنة للبيع

قالت ثلاثة مصادر بقطاع الغاز لوكالة رويترز إن الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال تعرض شحنة غاز مسال للتسليم في أواخر أغسطس/ آب أو أوائل سبتمبر/ أيلول. وقالوا إن الشحنة للتسليم إما في اليابان أو كوريا أو تايوان أو الصين في الفترة بين 27 و28 أغسطس/ آب أو في الهند أو في الشرق الأوسط بين الأول والسابع من سبتمبر/ أيلول.

زيادة التضخم في السعودية

كشفت بيانات رسمية، أمس، أن مؤشر أسعار المستهلكين في السعودية زاد 0,5 بالمئة في مايو/ أيار على أساس سنوي، في أقل زيادة سنوية منذ يناير/ كانون الثاني. وقالت الهيئة العامة للإحصاء، إن أسعار الغذاء ارتفعت 6,9 بالمئة على أساس سنوي وكانت هي العامل الرئيسي في زيادة معدل التضخم ككل. وأمرت السعودية بزيادة ضريبة القيمة المضافة لثلاثة أمثالها لتصل إلى 15 بالمئة اعتبارا من هذا الشهر، حيث تسعى لزيادة إيرادات الدولة المتضررة جراء انخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا. وقال جيسون توفي، الخبير الاقتصادي المعني بالأسواق الناشئة لدى كابيتال

إيكونوميكس: «صورة التضخم ستتحول للأسوأ هذا الشهر بعد رفع ضريبة القيمة المضافة لثلاثة أمثالها من 5 بالمئة إلى 15 بالمئة في الأول من يوليو/ تموز».

الأردن يستبعد فتح مطاراته بداية أغسطس

قالت الحكومة الأردنية إن فتح المطارات في البلاد لن يتم في بداية أغسطس/ آب المقبل كما كان منتظرا، جراء تسجيل إصابة محلية بكورونا، وبعد ثمانية أيام من اقتصار الإصابات المسجلة على القادمين من الخارج، وهم يخضعون للحجر الصحي. واستبعد وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال مجد العضايلة في تصريحات صحافية، أمس، فتح المطارات مطلع الشهر القادم «لأن المسألة تتطلب اتخاذ العديد من الإجراءات، بالتنسيق مع الدول التي سيأتي منها الأردنيون»، مؤكدا أن الموضوع بحاجة للمزيد من الدراسة. وكان رئيس الوزراء عمر الرزاز قد أعلن في وقت سابق، أن الحكومة تستعد لفتح المطارات للرحلات الدولية بشكل محدود، نهاية الشهر الحالي، لدول لا تزيد خطورة عن الأردن، في إشارة إلى الوضع الوبائي في هذه الدول بشأن جائحة فيروس كورونا المستجد.

تقرير

رفعت ثلاثة مصارف أميركية مخصصاتها لتغطية الديون المشكوك في تحصيلها إلى نحو 28 مليار دولار في الربع الثاني من العام. ويتوقع محللون أن تقود كورونا إلى مزيد من تخلف الشركات الأميركية

الديون المتعثرة تربك المصارف

3 بنوك أميركية ترفع مخصصات تغطية الخسائر المحتملة لـ28 مليار دولار

للحدث ـ **العربي الجديد**

مع بدء المصارف الأميركية إعلان نتائجها للربع الثاني من العام الذي انتهى في يونيو/حزيران، توقعت وكالة التصنيف الأميركية «ستاندرد آند بورز» ارتفاع مخصصات القطاع المصرفي للديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها خلال العام الجاري بسبب التحديات التي فرضتها جائحة كورونا. يذكر أن العديد من الشركات الأميركية تكبدت خسائر باهظة من دخلها وإيراداتها خلال الشهور الماضية بسبب عمليات الإغلاق وزيادة تفشي إصابات جائحة كورونا. وبالتالي من المتوقع ألا تتمكن بعض هذه الشركات من سداد أقساط القروض التي أخذتها من البنوك. وحتى الآن تمكنت البنوك التي أعلنت عن نتائجها من تحقيق أرباح أكبر من توقعات محللي المصارف، على الرغم من أنها سجلت انخفاضاً كبيراً مقارنة مع أرباحها في نفس الفترة من العام الماضي. وحتى مساء الثلاثاء أعلن كل من مصرف «جي بي مورغان» و«سيتي غروب» و«ويلز فارغو» عن نتائجها للربع الثاني من العام. وبحسب صحيفة «فايننشيال تايمز» البريطانية، رصدت المصارف الثلاثة مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها بلغ مجموعها 27,9 مليار دولار. وكانت أكبر المخصصات للديون المشكوك في تحصيلها من نصيب مصرف «جي بي مورغان». وبحسب البيانات المالية التي أعلنها المصرف الأميركي في الربع الثاني، فقد حقق المصرف دخلاً بلغ 33,8 مليار دولار، ولكن أرباحه انخفضت إلى 4,69 مليارات دولار، مقارنة بالأرباح التي حققها في نفس الفترة من العام الماضي. وبلغت مخصصات التي رصدها المصرف للديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها 10,5 مليارات دولار.

ويرى محللون بقناة «سي أن بي سي» الأميركية أن «جي بي مورغان» استفاد في ارتفاع دخله من خيراته في المتاجرة أثناء فترة اضطراب أسواق المال، وكذلك من تدخل البنك المركزي الأميركي بضخ تريليونات الدولارات خلال فترة الاضطراب الكبير الذي شهدته سوق «وول ستريت» بين مارس/آذار وإبريل/نيسان. كما استفاد مصرف «جي بي مورغان» كذلك من المصاريف التي أشار إلى أنه قد يستمر في دفع عوائد على أرباح الأسهم في الربع الثالث من العام. وقال «نحن مستعدون لجميع الاحتمالات لأن ميزانيتنا تسمح لنا بالبقاء». ويذكر أن سعر سهم مصرف جي بي مورغان ارتفع بنسبة 2% في تعاملات يوم الثلاثاء بعد جناها من إصدارات الأسهم والسندات. وأعلن الرئيس التنفيذي للمصرف، جيمي ديمون، أن مصرف جي بي مورغان، وهو المصرف الأكبر في الولايات المتحدة، على استعداد لمقابلة التحديات التي تفرضها جائحة كورونا بسبب ميزانيته القوية، كما أعلن البنك المركزي الأميركي (الفيدرالي) عن انخفاض أرباحها خلال الربع الثاني من العام بنسبة 73% إلى 1,32 مليار دولار، وذلك مقارنة بالأرباح التي حققتها في الربع الثاني من العام الماضي والبالغة 4,8 مليارات دولار، لكن هذه الأرباح تظل أعلى من التوقعات، كما رصدت مجموعة «سيتي غروب» مبالغ قيمتها 7,9 مليارات دولار لتغطية الديون المشكوك في تحصيلها. ولكن سعر سهم المجموعة تراجع في التعاملات التي جرت يوم الثلاثاء بسبب ارتفاع حجم المخصصات المصرفية.

ارتفاع وول ستريت

دفعت الأرباح القوية التي أعلن عنها مصرف «غولدمان ساكس» للربع الثاني مؤشرات «وول ستريت» لارتفاع قوي، أمس الأربعاء، كما استفادت البورصة الأميركية كذلك من الآمال في تعافٍ اقتصادي بفضل بيانات مبكرة واعدة بشأن لقاح محتمل لـكوفيد-19. وكانت معنويات المستثمرين قد ارتفعت في آسيا وأوروبا خلال تعاملات أمس، ما رفع الاستثمار في عملات المخاطر العالية. ولكن لا يزال المستثمرون يحذرون من مفاجآت تفشي جائحة كورونا التي تتزايد في بعض الولايات الأميركية.

فرع لمصرف جي بي مورغان في نيويورك (Getty)

تراجع أرباح «سيتي غروب» في الربع الثاني بنسبة 73%

يذكر أن سعر سهم «سيتي غروب» تراجع بنسبة 35% خلال العام الجاري.

أما مصرف ويلز فارغو فقد أعلن مخصصات قيمتها 8,4 مليارات دولار للقروض المشكوك في تحصيلها في الربع الثاني من العام الجاري. وجاءت المخصصات أكبر من توقعات محللي المصارف، وهو ما دفع أسهم المصرف للهبوط في تعاملات وول ستريت بنسبة 5% بحسب ما ذكرت نشرة «ماركت ووتش» أمس الأربعاء. ويتوقع خبراء المصارف أن ترتفع المخصصات في القطاع المصرفي الأميركي خلال العام الجاري وسط عودة فيروس كورونا للتفشي في ولايات رئيسية مثل كاليفورنيا وتكساس ونيويورك. وهذه الولايات تعد محورية للانتعاش الاقتصادي في أميركا. ولكن لدى المصارف الأميركية حجماً ضخماً من السيولة يقدر بنحو 3,7 تريليونات دولار. وكانت قد استفادت في جمع السيولة من تحفيزات المركزي الأميركي والحكومة خلال الشهور الماضية، إذ جمعت من ذلك تريليوني دولار. ولكن على الرغم من الموقف المالي القوي للمصارف الأميركية، فإن رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالي، جيروم باول، حذرها من عدم التراخي وضرورة الاستعداد أكثر للمخصصات لتغطية الخسائر المحتملة من تداعيات جائحة كورونا والتي قدرها بحوالى 100 مليار دولار.

وكان مصرف الاحتياط الفيدرالي قد نصح المصارف الأميركية بعدم دفع أرباح للمساهمين على الأسهم خلال العام الجاري، كما منع المصارف والشركات التي لجأت إليه خلال هذه الجائحة من العودة لشراء أسهمها من السوق. وهي عادة درجت عليها المصارف الأميركية والشركات الكبرى حينما تصبح أسهمها رخيصة جداً. يذكر أن المصارف الأميركية الستة الكبرى، «سيتي غروب» و«جي بي مورغان تشيس» و«بانك أوف أميركا» و«ويلز فارغو» و«غولدمان ساكس» و«مورغان ستانلي»، رصدت نحو 25,4 مليار دولار مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها خلال الربع الأول من العام الجاري. وواجهت المصارف التجارية في أميركا ما يشبه الانهيار في أسهمها خلال شهر مارس/آذار الماضي مع تفجر أزمة كورونا رغم أنها عادت للتحسن خلال شهر مايو/أيار بسبب التفاؤل بعودة الاقتصادات والمصانع للتشغيل. ولكن أسعار أسهم المصارف لا تزال منخفضة مقارنة بأسهم التقنية.

عقوبات ترامب على الصين تزيد قلق المستثمرين

تزيد العقوبات التي أصدرها الرئيس دونالد ترامب يوم الثلاثاء على الصين من التوتر التجاري بين البلدين

للحدث ـ **العربي الجديد**

في خطوة قد تزيد التوتر التجاري بين بكين وواشنطن، وترفع من حدة قلق المستثمرين في هونغ كونغ، وقع الرئيس الأميركي دونالد ترامب، مساء الثلاثاء، تشريعاً وأمراً تنفيذياً لمحاسبة الصين على قانون الأمن القومي الذي فرضته على هونغ كونغ. وفي مؤتمر صحافي بحديقة الورود في البيت الأبيض، أعلن ترامب مساء الثلاثاء إنهاء المعاملة التفضيلية في التجارة الممنوحة لهونغ كونغ، كعقاب للصين على ما سمّاها إجراءاتها «القمعية» بحق شعب هونغ كونغ. وهونغ كونغ التي كانت في السابق مستعمرة بريطانية وأصبحت تابعة للصين، ولكن ضمن حكم ذاتي، ليس لديها حجم تجاري كبير مع أميركا، ولكنها تُعَدّ من المراكز الرئيسية للشركات الأميركية في آسيا. وتستخدمها معظم المصارف الغربية في المتاجرة مع البر الصيني. وحسب بيانات وزارة الخارجية الأميركية، فإن لدى الولايات المتحدة نحو 1300 شركة تجارية تعمل في هونغ كونغ، معظمها من الشركات المالية التي تتعامل عبر الجزيرة مع البر الصيني، كما يعيش ويعمل في هونغ كونغ نحو 85 ألف مواطن أميركي.

وكانت الحكومة الصينية قد اتهمت بعض الشركات الأميركية بأنها تقف وراء الاحتجاجات التي شهدتها الجزيرة، ولا تزال، منذ الصيف الماضي. وتعمل الحكومة الصينية على تسريع عمليات دمج هونغ كونغ في البر الصيني عبر مجموعة من الآليات من بينها القوانين الأمنية وإجراءات الربط الاستثماري، وهي إجراءات تغضب الحكومات الغربية التي تعدها خرقاً لاتفاقية تسليم الحكومة البريطانية للجزيرة. من جانبها، قالت وزارة الخارجية الصينية إنها ستردّ على العقوبات الأميركية. واعتبر بيان لوزارة الخارجية الصينية صدر أمس الأربعاء، أن «القرار الأمني الخاص بهونغ كونغ شأن داخلي للصين».

وخلال الأسبوع الجاري بدأت العديد من الشركات الأميركية تبحث عن مقارّ بديلة لهونغ كونغ في آسيا. وبالتالي، وحسب محللين، ستكسب بعض المراكز المالية في آسيا من قرار سحب «المعاملة التجارية التفضيلية الأميركية» لجزيرة هونغ كونغ. وتعمل الحكومة الصينية على تسريع عمليات دمج هونغ كونغ بالبر الصيني عبر مجموعة من الآليات، من بينها القوانين الأمنية وإجراءات الربط الاستثماري.

في هذا الشأن، ذكر تقرير أصدرته شركة تدقيق الحسابات العالمية «كي بي أم جي»، أن حكومة بكين تنفذ برنامجاً لربط إدارة الثروات في منطقة خليج قوانغدونغ وهونغ كونغ وماكاو الكبرى. وترى السلطات النقدية في بكين، أن برنامج الربط سيعزز تدويل عملتها الوطنية اليوان ويقوي مكانة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة كمركز مالي دولي ومركز خارجي. وفي 29 يونيو/حزيران الماضي، أعلن بنك الشعب الصيني (البنك المركزي الصيني) وسلطتا النقد في منطقتي هونغ كونغ وماكاو الإداريتين الخاصتين، قرار تنفيذ برنامج ربط إدارة الثروات، أو البرنامج التجريبي لربط إدارة الثروات عبر الحدود، الذي سيسمح للمقيمين في المنطقة بالاستثمار في منتجات إدارة الثروات التي توزعها البنوك في البر الصيني. وتعد هونغ كونغ من المناطق التي يتركز فيها الملياردريات، إذ يفضلها العديد من أثرياء الصين على البر الصيني، لما تتمتع به من حريات في الاستثمار وحركة المال مع المراكز المالية الغربية. ويرى تقرير «كي بي أم جي»، أن الطلب المتزايد على إدارة الثروات في ماكاو وهونغ كونغ سيمنح فرصاً كبيرة للمؤسسات المالية.

وهونغ كونغ منطقة تموج بالمتناقضات، إذ تُعَدّ من أكثر مدن آسيا من حيث تركيز الثروات، وتتزايد فيها معدلات الفقر في الوقت نفسه. وستضيف هونغ كونغ نحو 93 ملياردير، فيما ترتفع فيها نسبة الفقر وكلفة المعيشة إلى مستويات تفوق الدخل المتوسط لمعظم سكانها. فالإيجارات مرتفعة جداً والكلفة المعيشية للفرد خارج الإيجار تبلغ نحو 1000 دولار، وهناك مؤسسات تقدّر عدد الفقراء في الجزيرة بنحو 1,5 مليون شخص من أصل نحو 7,5 ملايين. وبالتالي، يتخوف الأثرياء على ثرواتهم، والشباب قلقون على فقدان حرياتهم من نظام بكين، وذلك وفقاً لتعليقات سابقة للخبيرة، إلينور البرت، في مجلس العلاقات الخارجية الأميركي. ومنذ تضييق الخناق الأمني من حكومة البر الصيني على هونغ كونغ، هربت الكثير من الثروات والخبرات إلى مراكز مالية أخرى.

هونغ كونغ تجمع بين تركز الثروات و1,5 مليون فقير

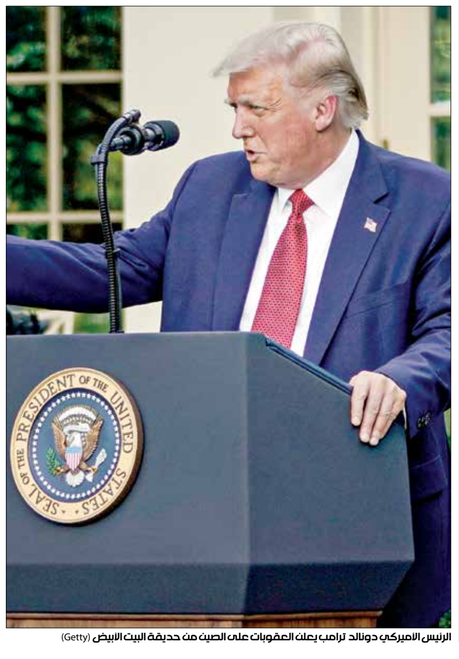

الرئيس الأميركي دونالد ترامب يعلن العقوبات على الصين من حديقة البيت الأبيض (Getty)

الشركات الصغيرة تفقد ثلث عمالها

للحدث ـ **العربي الجديد**

أظهر مسح لشركة فيسبوك أجرته بمشاركة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي ونُشرت نتائجه أمس الأربعاء، أن ثلث الشركات الصغيرة في مختلف أنحاء العالم اضطرت للاستغناء عن عاملين في مايو/أيار الماضي من أجل مواصلة العمل خلال جائحة فيروس كورونا، وسط الضرر الكبير الذي لحقه انتشار الفيروس بالاقتصاد العالمي. وأدى إغلاق الاقتصادات خلال شهري إبريل/نيسان ومايو/أيار إلى فقدان الشركات الصغيرة لدخلها مما اضطرها لتقليص العمالة. وحسب المسح الذي نشرت رويترز أمس الأربعاء بعض نتائجه، قالت 26 في المائة من الشركات الصغيرة والمتوسطة المشاركة في المسح، إنها أوقفت نشاطها في الفترة بين يناير/كانون الثاني ومايو/أيار الماضيين. واستطلع المسح آراء أكثر من 30 ألفاً من قيادات الأعمال الصغيرة من أكثر من 50 دولة. ومن بين الشركات التي كانت لا تزال تعمل عند إجراء المسح في الفترة من 28 إلى 31 مايو/أيار، قال ثلثاها تقريباً إنها شهدت انخفاض مبيعاتها في فترة الثلاثين يوماً السابقة بالمقارنة بالفترة المقابلة من العام الماضي.

وقال ثلث الشركات الصغيرة التي شاركت في المسح وكانت لا تزال تعمل خلال إجراء المسح إنها قلصت عدد العاملين لمواجهة ما وصفه التقرير بأنه «تحدي العمر». وحسب التقرير فإن «جائحة كوفيد-19 ليست حالة طوارئ صحية عامة، بل هي أيضاً أزمة اقتصادية تلحق ضرراً شديداً بشكل غير عادي بالشركات الصغيرة والمتوسطة». وشمل المسح الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لها صفحة على فيسبوك. وبعد هذا المسح الأول في سلسلة لجمع البيانات كل ستة أشهر بهدف تحري أثر الجائحة على الشركات الأصغر حجماً. وكانت الجائحة قد أرغمت الحكومات في أنحاء العالم على فرض عزل عام، وهو الأمر الذي أعاق النشاط الاقتصادي ودفع ببعض الدول إلى الوقوع في هاوية الركود الاقتصادي. وقال صندوق النقد الدولي في يونيو/حزيران إنه يتوقع أن ينكمش الناتج العالمي بنسبة 4,9 في المائة خلال 2020. وقال المسح، إن القطاعات التي يتركز نشاطها على المستهلكين كانت أشد تضرراً من غيرها. وقال حوالي 54 في المائة من شركات السياحة و47 في المائة من الشركات الصغيرة العاملة في قطاع الضيافة وتنظيم المناسبات إنها كانت مغلقة خلال الفترة التي أجري فيها المسح. وكانت نسبة الشركات التي تديرها نساء واضطرت لوقف نشاطها أكثر من الشركات التي يديرها الرجال.

الجائحة دفعت ببعض الدول إلى الوقوع في هاوية الركود

إلى ذلك قال اتحاد شركات البيع بالتجزئة الألماني أمس الأربعاء، إن شركات البيع بالتجزئة الألمانية غير الغذائية ستشهد تراجعاً في المبيعات بنحو 22% هذا العام ما لم تحدث موجة ثانية من جائحة كورونا، مما يعني أن القطاع بصدد تسجيل أسوأ تراجع له منذ الحرب العالمية الثانية.

وبإدراج الغذاء، توقع الاتحاد، أن تتراجع مبيعات التجزئة أربعة% في ألمانيا على أساس سنوي، مما يلقي الضوء على مخالفة متاجر الغذاء لاتجاه العام لبقية المتاجر حيث ظلت مفتوحة خلال العزل العام الذي جرى فرضه لاحتواء فيروس كورونا واستمر أكثر من خمسة أسابيع وخلاله أغلقت متاجر التجزئة باستثناء متاجر الأغذية على نحو مؤقت.

المتسوقون يعودون لمتاجر لندن بعد غياب العزل (Getty)

رؤية

كورونا والمعالجات الاقتصادية

جواد العناني

أصدر مجلس الشؤون الدولية الأميركي، أواخر شهر مايو/أيار الماضي، دراسة تجميعية حَسَبَ فيها كلفة أزمة فيروس كوفيد 19 (كورونا) على الاقتصاد العالمي. وجاء فيها أن الكلفة المتوقعة، أو الفاتورة التي ستدفعها الدول، ستبلغ عشرة تريليونات دولار أميركي، وهو المبلغ الذي سوف تتكبده الحكومات على شكل إنفاق إضافي، تتجنب فيه أزمة الانكماش الاقتصادي على الدول. أما صندوق النقد الدولي الذي يعد تقارير دورية عن مساهماته في التخفيف من آثار جائحة كورونا، فقد قدّر هذه الخسائر في تقريره الصادر في نهاية الشهر الماضي (يونيو/حزيران)، بحوالي أحد عشر تريليون دولار.

وكان من الواضح أن ارتفاع عدد الإصابات، ولجوء بعض الدول إلى الإغلاق التام للحركة، قد أوقعا الاقتصادات كلها، كبيرها وصغيرها، المتطوّر منها والنامي، والقوي والهش، في مشكلات متشابهة.

وتفيد تقديرات صندوق النقد الدولين الصادرة يوم 24 يونيو الماضي، بأن الانكماش العالمي سوف يصل إلى 4,9 نقاط مئوية في العام الحالي (2020)، وأن جائحة كورونا ستشطب 12 تريليون دولار بين هذا العام والعام المقبل، وأن الأثر الأكبر سيكون على الأسر الأكثر فقراً.

كما توقع الصندوق انكماش اقتصاد أميركا 8% هذا العام، وانكماش اقتصاد ألمانيا 7,8%، وتوقع انكماشا بنحو 13% لكل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا. وجاءت التوقعات صادمة بنمو الاقتصاد الصيني 1% فقط في العام الجاري، 2020.

بينما قدّرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نسبة الانكماش العالمي للعام الحالي بحوالي ست نقاط مئوية. وقد اضطرت الدول، في سبيل الحد من التراجع ومن ارتفاع نسب البطالة والفقر، إلى زيادة الإنفاق، الأمر الذي فاقم من مديونيتها، وزاد في تعقيد المشكلات الاقتصادية التي ستواجهها الدول، النامية منها خصوصا، في المستقبل، بعد انقضاء جائحة كورونا.

والواقع أن المديرة التنفيذية الجديدة لصندوق النقد الدولي، كريستالينا جورجييفا، تقدّم تصوّراً متكاملاً للتعامل مع أزمة كورونا، تشرحه في ثلاثة أبعاد:

الأول، ضرورة اتخاذ الدول الإجراءات الصحية المطلوبة، لكي تقلل من عدد الإصابات والوفيات الناجمة عنها، خصوصا بين صفوف الفئات الهشة والفقيرة في المجتمع، مثل كبار السن، أو الأطفال، أو أصحاب الدخول المنخفضة من عمال المياومة في مجال الخدمات البسيطة.

الثاني، العمل السريع والفعال على احتواء الآثار الاقتصادية والاجتماعية السالبة، والناجمة عن الوباء. ولذلك، أعلن صندوق النقد الدولي أنه وفر حوالي تريليون دولار من أجل مساعدة الدول ضمن برامج مختلفة لاحتواء هذه الأزمات، وقد أنشأ مثلاً «تمويلاً» في حالة الطوارئ (EMERGENCY FUNDING)، وقروضاً مدعومة، ونوعاً من تخفيف الديون، وصندوقاً لتخفيف الفقر، ومخصصاتٍ أخرى لمساعدة الدول في تخطي هذه المحنة. وحض الدول على الدعم الثنائي كذلك.

وفي معرض تبرير لاحتواء آثار الجائحة، يرى صندوق النقد الدولي أن الصواب هو أن تسمح الدول لمديونيتها العامة بالزيادة إلى نسب محتملة ومقبولة، مقابل استخدام هذه الأموال في تحسين الأداء الاقتصادي. وبمعنى آخر، لا يمانع الصندوق، ومعه أيضاً البنك الدولي، في أن ترتفع المديونية العامة مقابل إبقاء النشاط الاقتصادي فعالاً إلى أقصى درجة ممكنة، وذلك لأن كلفة الدين ستقل عن كلفة إعادة إحياء النشاط الاقتصادي، لو سُمِح له بأخذ مداه بدون تدخل الحكومات بمزيد من الإنفاق، على الرغم من تراجع الإيرادات.

هذه الإحالة بين خسائر حكومية في المدى القصير، مقابل منافع اقتصادية عامة في المدين، المتوسط والأطول، صارت أكثر مقبولية من المؤسسات الدولية التي كان همّها أساساً هو ضمان ضبط السلوك المالي للحكومات. وباتت توافق على مواجهة مشكلتي الفقر والبطالة هدفا تقبل به هذه المؤسسات. ولو دققنا في أولويات كل من البنك وصندوق النقد الدوليين، فإنهما يحضّان الدول، وخصوصا النامية ومتوسطة الدخل منها، على أمرين: الانتباه أكثر إلى عدالة توزيع الدخل والثروة أو الحوكمة ومنع الفرص المتكافئة، ومحاربة الفساد.

وقد صار واضحاً أن دولاً كثيرة، وخصوصاً في الوطن العربي، بدأت تشن حملاتٍ ضد الفساد ومحاربته، للتقليل من الآثار السلبية الكبيرة على معدلات النمو وتوزيع ثمارها بين مختلف فئات الشعب.

البعد الثالث الذي يطالب به البنك والصندوق الدوليان تبنّي تصوّر للنمو الاقتصادي، وتفعيل دور القطاع الخاص، ليكون موفراً لفرص العمل، وقادراً على تزويد الخزينة العامة بالإيرادات المطلوبة.

ومن الدول العربية الأكثر التزاماً بهذا النموذج الأردن وتونس. ويتابع ملك الأردن عبد الله الثاني، ليل نهار، تطورات مرض كورونا. وحقق الأردن في تطويق الجائحة نجاحاً كبيراً، حيث بلغت نسبة الوفيات واحداً من كل مليون نسمة، بينما تتفاخر دول تعتبر نفسها ناجحة في محاربة كورونا بأن معدل الوفيات فيها هو واحد من كل مائة ألف نسمة.

وكذلك، يتابع الملك خطوات الحكومة المالية والنقدية لضمان توفير الأرصدة المطلوبة لدفع أجور العمال، واتخاذ إجراءات تؤجل دفع المستحقات، وإعادة هيكلة المؤسسات الهامة المتعثرة. وأخيراً، يشرف على وضع تصورات الدفع الاقتصادي بعد انجلاء أزمة كورونا، مثل التركيز على الإنتاج الغذائي في الأردن، وكذلك العمل المتواصل لتشجيع المبادرات التكنولوجية الشبابية، وخصوصاً في حقل الاتصالات والمعلومات.

التغير في نموذج صندوق النقد والبنك الدوليين نحو تنمية أكثر مراعاة للإنسان ورفاهيته هو الدواء الناجح، بدلاً من التركيز على الحصافة المالية. حجم المساعدات مهما كبر سيبقى محدوداً، بالقياس إلى دخل الدول من الضرائب والرسوم التي تأخذها من شعوبها، فكيف تسخر الاقتصاد من أجل خدمة الأقلية على حساب الأكثرية؟